



تقرير حول

النكبة الفلسطينية

في عامها 63

مقدمة

تطل علينا الذكرى الثالثة والستين للنكبة الفلسطينية التي تصادف الخامس عشر من أيار/مايو ٢٠١١، ويستذكر فيها كل الفلسطينيين في الداخل والخارج، المآسي والمفاجع التي حلت بهم نتيجة الترحيل القسري الذي أفقدهم أرضهم ووطنهم وولدهم، لم تبق ذكرى النكبة مجرد محطة من محطات مخزون القضية الفلسطينية، بل تشكل في أبعادها حلاً وأماً طالما سعى كل فلسطيني لتحقيقه على أرض الواقع، في وقت حرم فيه أكثر من ثلثي الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه وحرياته، وانتزع من أرضه عنوةً عنه، بهدف تثبيت المشروع الإسرائيلي التوطيني بإحلال الشعب اليهودي محل الشعب الفلسطيني، وإقامة الدولة العبرية التي جاء الإعلان عنها بمباركة من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وعدد كبير من دول العالم .

لم يكن الشعب الفلسطيني الذي كان يهنأ في أرضه يدرك ما يخفيه القدر، حيث كانت الحياة تسير بشكل طبيعي، التجارة، الزراعة، الحياة الاجتماعية، إلى أن كان الانتداب البريطاني على فلسطين، والذي كان بمثابة النكبة الحقيقية للشعب الفلسطيني، ذلك أن وقوع فلسطين في أيدي الإنجليز لم يأت صدفة، وإنما كان ذلك وفق دراسة جغرافية سياسية شاملة للمنطقة بتمرير المؤامرة الكبرى التي بدأت معالمها تتضح مع نهاية عصر الانتداب، ألا وهي تسليم الأرض الفلسطينية لمجموعات من اليهود تم تجميعهم من شتى أصقاع الدنيا، وظلت خيوط المؤامرة تنسج عوداً عوداً، وظلت بنود المؤامرة تحاك خطوة خطوة حتى اكتمل نسيجها في ١٥/٥/١٩٤٨م بإعلان دولة الكيان الصهيوني، وكان هذا التاريخ الذي سجل بداية مأساة الشعب الفلسطيني مع اليهود، وتشريد الشعب الفلسطيني ونشأت بذلك قضية اللاجئين.

فبعد أن كان آباؤنا وأجدادنا يجوبوا ربوعها ويزرعوا أرضها ويأكلوا من خيرها تقطعت أوصالها وأصبحت قطعاً متناثرة يصعب الوصول إلى أماكنها المختلفة، فأصبح أهلها مهاجرين فيها، غرباء عنها، وكانت النكبة! وتشرد الشعب الفلسطيني في منافي الأرض.

كانت نكبة فلسطين والتي تشرد على أثرها أكثر من ٨٠٠٠٠٠٠ لاجئ فلسطيني ذلك عام ١٩٤٨م وقد أصبح عددهم في ٢٠١١ أكثر من ٧ مليون لاجئ مشتت في دول العالم، بحيث لم تضمن لهم أية مبادرة أو تسوية أو مشروع حق العودة إلى ديارهم وبلادهم، فكانت كل المشاريع والمبادرات قدمت كلها دون المستوى المطلوب الذي يحقق للشعب الفلسطيني طموحاته بالعودة إلى وطنه جاءت غالبيتها لاسترضاء (إسرائيل) فقط لأنها جميعها كانت بصياغة أمريكية حتى لم تكن

ديمغرافية النكبة

بعد رسم المعالم الجغرافية لفلسطين وإعلان وعد بلفور واعتراف حكومة الانتداب رسمياً بالوكالة اليهودية، أصبحت الهجرة اليهودية تصطبغ بصبغة شرعية، حيث تشير الإحصائيات إلى أن نسبة اليهود عام ١٩١٤ في ظل وجود الحكومة العثمانية ٨% فقط، أصبحت في العام ١٩٢٢م حوالي ١١% ثم قفزت إلى ١٦.٩% عام ١٩٣١، ولكن قبل سنتين فقط من الإعلان عن قيام الدولة لم يكن اليهود يشكلون سوى أقل من ثلث السكان رغم كل المحاولات الصهيونية المكثفة للعمل على رفع نسبتهم من خلال تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين وأنهم لم يشكلوا أغلبية مطلقاً في أي مدينة من مدن فلسطين إلا في مدينة يافا.

أما في العام ١٩٤٨م فقد وصل عدد اليهود إلى أكثر من (٢) مليون نسمة كانوا يمثلوا ما نسبته ٣١.٥% أي أكثر من ثلث سكان فلسطين، فخلال ٢٨ عاماً في حكم الانتداب البريطاني سنت بريطانيا القوانين الجائرة بحق الفلسطينيين واتخذت الإجراءات التي سهلت إنشاء وطناً لليهود على أرض فلسطين.

كان هدف بريطانيا والدول الأوروبية وحتى اليهود أنفسهم هو جمع اليهود وحشدهم إلى فلسطين لذلك فقد تدفقت الهجرات اليهودية إلى فلسطين ولكنها لم توزع توزيعاً عشوائياً، بل تم اختيار المدن التي تركز فيها اليهود بعناية فائقة، حيث اختار اليهود بعض المناطق المهمة بعينها للإقامة والاستيطان فيها نظراً لأهميتها الجغرافية والهيدرولوجية والدينية والسياسية، لذا فقد اتخذ اليهود من يافا، القدس، حيفا، طبريا، الموطن الرئيس والتجمع الحضري الأول لإقامتهم في فلسطين، حيث وصلت نسبة اليهود في هذه المدن أكثر من نصف السكان.

وقد تركز اليهود في هذه المدن للأسباب التالية :

١- مدينة يافا : يرجع ذلك إلى وجود الميناء أمام سواحل هذه المدينة، فكانت معظم موجات الهجرة تستقر في المكان الأول الذي وطأت أقدامهم أرضه، أما الجانب الأهم فإن شحنات الأسلحة التي كان اليهود يستقبلونها كانت عن طريق ميناء يافا، لذا كان لزاماً عليهم أن يزيدوا أعدادهم في هذه المدينة لتسهيل عملية استيراد الأسلحة والتغطية عليها ومحاولة إخفائها عن السكان العرب.

- ٢- **مدينة القدس** : وهي المدينة ذات الأهمية الدينية حسب توراتهم المزعومة وهم يرددون ذلك في صلواتهم قائلين "ثلثت يميني إن نسيته يا أورشليم".
- ٣- **حيفا** : كانت تمثل بعداً سياسياً أكثر منه جغرافياً.
- ٤- **طبريا** : أيضاً كانت تمثل بعداً سياسياً وجغرافياً في آن واحد حيث إن التركيز بجانب الموارد المائية الرئيسية أمراً ضرورياً.

أما البعد الجغرافي لاستيطان اليهود في المدن الرئيسية المذكورة فقد كان على اعتبار أن حيفا تمثل الجزء الشمالي الغربي لفلسطين، وطبريا تمثل الجزء الشمالي الشرقي، أما يافا فهي تمثل الجزء الغربي الأوسط، والقدس فهي قلب فلسطين، فوجود اليهود في هذه المناطق يسهل عليهم الاستيلاء والانتقاض على المناطق المجاورة لها في حال إعلان الدولة وهو ما تم بالفعل عام ١٩٤٨ (خريطة رقم ٢)، وبذلك يحتل اليهود المقيمون في مدينة حيفا ما بجوارهم من مناطق عربية، وكذلك يفعل اليهود المقيمون في كل من القدس وطبريا ويافا.

وهكذا وبعد تعاون بريطاني صهيوني استمر لأكثر من ٢٨ عاماً هيأت بريطانيا فلسطين جغرافياً (طبيعياً وبشرياً) لليهود، وبالرغم من ذلك لم تتجح الصهيونية إلا في الاستحواذ والاستيلاء على نسبة قليلة فقط من مساحة فلسطين بالرغم من زيادة أعدادهم في بعض مدن فلسطين، حيث بلغت مساحة الأراضي التي حازها اليهود أثناء الحكم البريطاني وحتى العام ١٩٤٨ حسب مصادر عربية (١.٤٩١.٦٤٤ دونماً) أي بنسبة ٦.٥% من مجموع مساحة فلسطين، أما المصادر البريطانية الرسمية فتعتبر أن مساحة الأراضي التي حازها اليهود تبلغ (١.٧٣١.٣٠٠ دونماً)، أي أن مجمل ما حازه اليهود من أراضي فلسطين لا يتعدى ٦.٥% من مجموع مساحة فلسطين الكلية، وقد استطاع اليهود الاستيلاء على هذه الأراضي بعدة طرق منها:

١- نهاية الحكم العثماني وبداية الحكم العسكري البريطاني وما تبع هذه الفترة من عدم وجود قانون.

٢- نسبة قليلة قام اليهود باستئجارها.

٣- ما منحته الحكومة البريطانية للوكالة اليهودية.

وقد تم تتويج ذلك بوعده بلفور (آرثر جيمس بلفور) والذي صدر عن وزارة الخارجية البريطانية في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧م هذا الوعد كان أكبر الوعود أثراً في إحداث نكبة فلسطين لما وفره من حماية لليهود في فلسطين ولما أسهم في تأمين هجرتهم المكثفة إليها ولما أسهم في تكريس التزام بريطانيا أمام الحركة الصهيونية حتى تم إدراج ذلك الوعد في صك الانتداب عام ١٩٢٢م.

هذا الوعد لم يؤد إلى استقلال فلسطين بعد انسحاب الأتراك من فلسطين أثناء الحرب العالمية الأولى، كما في حالة الشعوب الأخرى التي تحررت على أساس المواثيق التي ارتبط بها العرب مع بريطانيا وحلفائها وكان السبب في ذلك تعهد مناقض قدمته بريطانيا لليهود الصهاينة، حيث عمل هذا

قرار التقسيم الظالم

أرضاً واحدة لا يمكن أن تتجزأ، وشعبين يتصارعان مع اختلال واضح في موازين القوى، فالشعب الذي لا يملك الحق يملك القوة العسكرية، والشعب الذي يملك الحق لا يملك القوة العسكرية، حيث عملت بريطانيا خلال فترة وجودها في فلسطين على تسليح اليهود وتدريبهم، وفي المقابل نزع السلاح واعتقال الفلسطينيين.

وبالرغم من ذلك فقد هب معظم الشعب الفلسطيني للدفاع عن الأرض الفلسطينية وتوجت هذه الأعمال بالثورة العربية الكبرى عام ١٩٣٦، والتي استمرت ستة أشهر وتجددت عام ١٩٣٧ بعنف أشد، واتسعت بين الفلاحين والفتات الشعبية بحيث استخدمت بريطانيا الطائرات والدبابات والمدفعية لقمعها، واستطاعت الثورة والجهاد الذي أعلنه عامة الشعب الفلسطيني تحرير بعض المدن والمناطق حتى ولو لفترة قصيرة.

واستمرت الثورة حتى العام ١٩٣٨-١٩٣٩، وأقامت بريطانيا محاكم عسكرية قاسية وأصدرت أحكاماً قاسية بحق المجاهدين والثوار.

وبالرغم من الانتفاضات العربية المتكررة استمرت موجة الهجرة اليهودية في التدفق إلى فلسطين، وتم إنشاء المستوطنات في مختلف أنحاء فلسطين، وزاد تخوف العرب من إمكانية ضم أرض جديدة بشكل يومي إلى اليهود وإلى مستوطناتهم، فشكلت مسألة إنقاذ الأراضي في فلسطين قضية أساسية في مواجهة الخطر الصهيوني والحيلولة دون تسرب الأراضي إلى اليهود.

ولما عاجزت بريطانيا عن حل قضية فلسطين أحالت القضية إلى الأمم المتحدة وفق خطة مسبقة أعدتها بريطانيا لتنفيذ التقسيم، وفي ٢٩/١١/١٩٤٧ أصدرت هيئة الأمم المتحدة قرارها بتقسيم فلسطين وإنهاء الانتداب البريطاني وإنشاء دولتين مستقلتين عربية ويهودية وإدارة دولية في القدس، على النحو التالي (٥٦% من مساحة فلسطين لإقامة الدولة اليهودية، ٤٣% لإقامة دولة عربية، أما القدس ٠.٦٥% خصصت لتكون قطاعاً دولياً)، وقد خرج هاري ترومان عن المألوف والدبلوماسية السياسية ومارس الضغط العلني على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لمساندة مشروع تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، ولم تكن هذه المرة الأولى التي يتم فيها إصدار قرار لتقسيم فلسطين حيث سبق ذلك ما حدث في شهر أغسطس من العام ١٩٣٦ من تشكيل اللجنة الملكية والتي عرفت باسم (لجنة

كما اقترحت اللجنة أن تكون لكل دولة سيادة مستقلة كما طالبت بإقامة منطقة انتداب بريطاني دائم في جنوب فلسطين والقدس وبيت لحم والناصره وبحيرة الحولة وطبريا مع إنشاء ممر يصل القدس وبيت لحم بمدينة يافا ماراً باللد والرملة، وتم رسم خريطة هذه اللجنة بأن تبدأ الحدود الجغرافية من رأس الناقورة بخط يسير محاذياً للحدود الشمالية والشرقية الحالية لفلسطين حتى بحيرة طبريا ومن ثم يقطع البحيرة ويتصل بملتقى نهر الأردن بالبحيرة ويسير محاذياً لمجرى النهر إلى أن يبلغ نقطة تبعد قليلاً عن بيسان من جهة الشمال ثم يخترق سهل بيسان ويسير بمحاذاة الحافة الجنوبية لسهل مرج بن عامر، ثم يخترق مرج بن عامر حتى ممر مجدو حتى السهل الساحلي ثم غرباً إلى أن يصل بممر (القدس يافا). وسواء كان هذا القرار أو ذلك فإن الهدف النهائي هو تمزيق فلسطين جغرافياً وتقسيم أوصال الأراضي الفلسطينية وإعطاء اليهود أكبر قدر من المساحة إيداناً بإقامة الدولة.

وقد عارض العرب هذا القرار بجملته وتفصيله، واستمرت المقاومة والجهاد الفلسطيني، وفي ١٥ أيار ١٩٤٨ انسحبت بريطانيا رسمياً من فلسطين وأعلن قيام دولة (إسرائيل)، ودخلت الجيوش العربية لنصرة الشعب الفلسطيني، إلا أنها لم تغير في الوضع شيئاً حيث كانت حرب ١٩٤٨ حرباً محسومة قبل أن تبدأ إذ كان الوجود الصهيوني عبارة عن حكومة قائمة فعلاً في أحضان حكومة الانتداب، أما الشعب الفلسطيني فكان يشكو نقصاً في التنظيم والتعبئة والمقدرة العسكرية، وأما الدول العربية فهي إما دولاً حديثة الاستقلال أو تخضع للنفوذ الأجنبي، أو دولاً ليست لها دراية بجغرافية فلسطين ولا بمدنها ولا سكانها.

الإبادة الجغرافية لفلسطين

بدأت العصابات اليهودية الصهيونية بتنفيذ خطة الاستيلاء على معظم أراضي فلسطين في أوائل أبريل عام ١٩٤٨م وأثناء وجود الانتداب البريطاني وتحت رعايته، حيث بدأ اليهود بوصول الأراضي اليهودية بعضها ببعض ثم الاستيلاء على الأراضي العربية التي حولها وطرد سكانها، واتبعت القوات اليهودية سياسة التطهير العرقي، حيث كانت تحيط القرية من ثلاث جهات وتترك الرابعة مفتوحة، ثم تجمع سكان القرية في مكان ما وتختار عدداً من الشبان لإعدامهم وتترك الباقي ليهربوا وينقلوا أخبار الفظائع، حيث قام اليهود بارتكاب حوالي (١٧) مجزرة (مذبحة) أخرى بعد الانتداب.

وما إن قررت بريطانيا إنهاء الانتداب حتى كانت (إسرائيل) قد سيطرت على ١٣% من مساحة فلسطين وطردت ٨٠٠.٠٠٠ مواطن فلسطين من قراهم وديارهم وأماكن سكنهم من (٥١٣) قرية، وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن عدد النازحين من سكان فلسطين الذين أجبروا على مغادرة فلسطين حتى ديسمبر ١٩٤٨م بلغ ٧٢٥.٠٠٠ نسمة، وهناك تقديرات تشير إلى أن العدد يصل إلى

لم تكتف (إسرائيل) بذلك بل تقدمت نحو الجنوب باتجاه صحراء النقب واحتلت مساحات شاسعة حتى مدينة بئر السبع وجنوب القدس والساحل الجنوبي، وأصبح عدد اللاجئين ٦٦٤.٠٠٠ لاجئ طردوا من (٥٣١) قرية أخفيت معالمها التاريخية والأثرية والجغرافية فيما بعد وأصبحت كأنها لم تكن من قبل حيث استطاعت العصابات الصهيونية تدمير (٢٢١) قرية تدميراً كاملاً شكلت ما نسبته ٥٣% من مجمل قرى فلسطين و(١٣٤) قرية تدميراً جزئياً وشكلت ما نسبته ٣٢% من مجمل قرى فلسطين و(٥٢) قرية تدميراً بسيطاً شكلت ما نسبته ١٣%، وهناك (١١) قرية شكلت ٣% لم يتم التعرف عليها، وكان أصحاب هذه القرى يملكون (١٧) مليون دونم (١٧ ألف كم^٢).

لقد نجحت الصهيونية في الاستيلاء على معظم أراضي فلسطين، وفصلت أهلها عنها وشتنتهم في أنحاء الأرض وأصبح أهلها مشردين فيها "فيما يمكن وصفه بالإبادة الجغرافية"، وقامت بتحويل الأراضي إلى ملكيتها وتمت مصادرة كثير من أملاك الغائبين.

وأصبحت الصهيونية تعمل على لملمة قطعان متناثرة هنا وهناك من اليهود ويوطنهم مكان العرب ينعمون بخيرات أرض فلسطينية هي الإرث الشرعي لأكثر من سبعة ملايين لاجئ موزعين في كل أنحاء العالم.

وقد أقيمت دولة الكيان الصهيوني على الأراضي الفلسطينية كاملة، وهذا يعني أن ٩٢% من الأراضي التي أقيمت عليها (إسرائيل) هي أراضي فلسطينية مئة في المئة تم تهجير أهلها وطرد سكانها من كافة مناطق ومدن فلسطين .

إن أكثر من ٩٠% من القرى التي نزع أهلها وتركوها كان بسبب الهجوم العسكري المدمر على تلك القرى، أضف إلى ذلك بعض الأسباب الأخرى مثل طرد العرب بالقوة على يد القوات اليهودية أو الخوف من هجوم يهودي متجه نحو هذه القرى، أو بسبب تأثير سقوط مدينة قريبة، أو الحرب النفسية التي مارسها الاستعمار الصهيوني على السكان.

السياسات السكانية وتهويد الأرض

الأرض هي الأساس التي تقف عليه المشاريع الصهيونية لإحداث التغيير الديموغرافي، وعملية امتلاك الأرض هي العمود الفقري في استراتيجية الكيان الصهيوني السكانية والاقتصادية والسياسية، وقد وضعت لها أسس منظمة ومؤسسات تنفيذية تعمل بدقة وبشتى الوسائل المتاحة التي تصل إلى درجة ارتكاب المجازر البشعة والتهجير القسري والاستيلاء على الأراضي.

ولقد ارتكزت سياسة تهويد الأرض على أساس تحويل الملكية العربية إلى ملكية يهودية تسجل باسم الشعب اليهودي كملكية عامة، حيث سعت المؤسسات الصهيونية ممثلة في أهم منطمتين، الصندوق القومي "الكيرن كاييمت" و"منظمة بيكا" إلى شراء الأرض وقد كان هذا يتم قبل إعلان الدولة وبمساندة بريطانيا في عملية نقل ملكية الأراضي لليهود، إذ بلغ على سبيل المثال مجموع ما اشتراه اليهود من حكومة الانتداب ٥٠٠.٠٠٠ دونم، منها ٢٠٠.٠٠٠ دونم مقابل.

واستمرت سلطات ومنظمات الاحتلال الصهيوني بعد إعلان الدولة في الاستيلاء على الأراضي العربية بشتى الطرق، ففي عام ١٩٥٨ توسعت ملكية الكيرن كاييمت لتشمل ٣.٣٠٠.٠٠٠ دونم، وأصبح فرق واضح في ملكية الأرض بين العرب واليهود.

إن نسبة الأراضي العربية بعد أن كانت ٩١% من مجمل الأراضي عام ١٩١٧، بدأت تتناقص حتى أصبحت ١٤% عام ١٩٦٨، وفي المقابل كان هذا التناقص لصالح اليهود فتناقص الأرض العربية هو زيادة الأراضي التي يمتلكها اليهود، فبينما كان اليهود يملكون ٤% من مجمل الأراضي عام ١٩١٧ أصبحت ملكيتهم حوالي ٨٤% من إجمالي مساحة أراضي فلسطين عام ١٩٦٨. لما استطاع اليهود إحداث تحولاً واضحاً في ملكية الأراضي في فلسطين فقد ساروا في خط موازٍ تماماً لهذا الخط حيث إن الأراضي التي انتزعوها من أصحابها وطردوا أهلها كان عليهم أن يشغلوها بسكان جدد ليحلوا محل الذين طردوا منها، لذا فقد أوعزت الصهيونية العالمية إلى كل يهود العالم بضرورة الهجرة إلى فلسطين، وفعلاً تم ذلك حيث تدفقت الهجرة اليهودية إلى فلسطين وبموافقة ومباركة الولايات المتحدة الأمريكية التي وافقت على هجرة اليهود إلى فلسطين في حدود ١٠٠.٠٠٠ يهودي في السنة وهذا يتناسب مع خطط الصهيونية في إقامة الدولة في جميع أنحاء فلسطين.

تشير الإحصائيات أن صافي الهجرة اليهودية إلى فلسطين قد بلغ ما بين الأعوام ١٨٨٢-١٩٤٨ أي سنة قيام دولة اليهود - قد بلغ حوالي نصف مليون مهاجر يهودي فقط، هذه الأعداد لم تكن لتعمل على إيجاد أي خلل في الميزان الديموغرافي لسكان فلسطين، ذلك أن نسبة التكاثر ومعدلات الخصوبة لدى الفلسطينيين كانت عالية جداً قياساً إلى معدلات الخصوبة لدى اليهود والتي كانت متدنية، ولكن بعد إعلان الدولة عام ١٩٤٨ وحتى العام ١٩٩١ تدفقت أعداداً هائلة جداً من اليهود بلغت حوالي ٢.٠٨٩.٠٠٠ مهاجر يهودي قدموا إلى فلسطين للإقامة الدائمة فيها، وقد بلغ مجموع ما هاجر من يهود إلى فلسطين منذ العام ١٨٨٢ وحتى العام ١٩٩١ حوالي ٢.٥٩٦.٣٠٦ مهاجر يهودي.

ونفس الوضع الذي حصل في موضوع الأرض حصل في موضوع السكان، إذ كانت الزيادة في أعداد اليهود يقابلها تناقص عربي في المقابل ونزوح من الأراضي الفلسطينية إلى شتى بقاع العالم، حيث قلما حدث في التاريخ وعلى الأقل التاريخ الحديث أن تقوم أقلية من المحاربين الغرباء أصلاً بطرد أكثرية المواطنين من بلادهم وإزاحتهم بالقوة الغاشمة، ومع ذلك حدث هذا في فلسطين سنة ١٩٤٨م حينما نُفي مليون فلسطيني تقريباً، أو بعبارة أخرى أُجبروا على الخروج من منازلهم ومدنهم وقراهم حيث سُلبت أراضيهم وأموالهم ومقتنياتهم وأصبحوا لاجئين بلا وطن وبلا أية وسيلة من وسائل العيش، فهذا اليهودي الغريب عن هذه الأرض والذي لا يعرف للمدينة التي يراها لأول مرة اسماً قد تم توطينه في فلسطين أما صاحب الوطن فإنه يشرد في أصقاع الدنيا وقد كتب عليه القدر أن يبقى لاجئاً في بلاد غريبة.

حتى يومنا هذا ، تتواصل عمليات الطرد والتهجير القسري التي تمارسها حكومات (إسرائيل) المتعاقبة بحق الشعب الفلسطيني من خلال هدم البيوت في القدس والضفة الفلسطينية وتدمير آلاف المنازل كما حدث خلال الحرب العدوانية التي شنها الجيش الإسرائيلي الصهيوني على قطاع غزة خلال شهري ديسمبر ويناير الماضيين (٢٠٠٨ . ٢٠٠٩)، ومصادرة الأراضي وضمها لغرض بناء جدار الفصل العنصري على أراضي الضفة الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية والاعتداء على المسجد الأقصى.

وحتى اليوم ليس للمجتمع الدولي الإرادة السياسية الكافية لتبني الحل العادل والدائم لقضية اللاجئين الفلسطينيين والذي ينسجم مع القوانين والقرارات الدولية ذات الصلة ولقد غابت حقوق اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين عن جميع محادثات السلام الخاصة بالصراع في الشرق الأوسط بدايةً من مدريد في بداية التسعينات وعلى النقيض من اتفاقيات السلام الموقعة في أجزاء أخرى من العالم، اعتمدت الاتفاقيات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية و(إسرائيل) على الاعتبارات السياسية واستثنت القوانين الدولية وقرارات الأمم المتحدة كما غاب عن هذه الاتفاقيات أية مرجعية واضحة بخصوص اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين وحقهم في العودة إلى ديارهم الأصلية واستعادة ممتلكاتهم وتلقي تعويضاتهم.

دائرة شؤون اللاجئين - حماس

غزة - فلسطين

<http://www.snawd.org>